

ردمك: ١٦٥٨-٤٥٧٠



مجلة

جامعة الملك سعود
(دورية علمية محكمة)

المجلد السادس والعشرون

(٢)

السياحة والآثار

يوليو (٢٠١٤م)

رمضان (١٤٣٥هـ)

دار جامعة الملك سعود للنشر

King Saud University Press



اقتصاديات التراث: المفهوم وآليات التحليل - مقاربات منهجية

علي محمد عثمان العراقي

أستاذ مساعد - قسم إدارة موارد التراث والإرشاد السياحي

كلية السياحة والآثار - جامعة الملك سعود

(قُدِّم للنشر ٣ / ١ / ١٤٣٥هـ؛ وقبل للنشر في ٢٨ / ٦ / ١٤٣٥هـ)

الكلمات المفتاحية: المورد التراثي، الاقتصاد البيئي، الأثر المضاعف للإنفاق السياحي، حماية المورد التراثي والمحافظة عليه.

ملخص البحث. مع تنامي الاهتمام العالمي بالتراث، من حيث إدارته وحمايته وتوظيفه، خلال القرن العشرين برز مصطلح اقتصاديات التراث، مفهوماً يبحث في الجانب الاقتصادي للتراث. يهدف البحث إلى تجلية المصطلح عبر تتبع مراحل دورة حياة المورد التراثي، ويخلص إلى أن توظيف مفهوم اقتصاديات التراث يبرز في كل مرحلة يختلف عن المرحلة السابقة له، وفقاً لطبيعة كل مرحلة وخصائصها، ومن ثم يقدم البحث نماذج وآليات لتحليل اقتصاديات التراث.

١ - مقدمة

من الالتباس فتارة يتداول مرادفاً لاقتصاديات السياحة وتارة مقابلاً لإدارة التراث، ولعل سبب الالتباس ما رسخ في كتابات ونظريات التنمية في مرحلتها الباكورة، نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، من أن النهوض والتحديث رهين بالانطلاق وفك الارتباط مع الماضي، والتراث أحد مظاهره. صحيح أن عدداً من الدول استغلت مواردها الذاتية كجاذب سياحي وعملت على تعظيم الاستفادة من عوائدها، ولكن الاهتمام بالتراث في بعده الكلي (Macro Level) ظل ملتبساً وقاصراً حتى بدأت التوجهات الحديثة في اقتصاديات التنمية في الربع الأخير من القرن العشرين والتي تبنت مصطلح التنمية المستدامة وتعزيز مشاركة وتمكين المجتمع المحلي ليس فقط في إدارة النشاط الاقتصادي، بل والتخطيط له.

إن مفهوم اقتصاديات التراث مفهوم شامل يستهدف الرؤية الاقتصادية والمدخل المنهجي لكل مراحل دورة حياة المورد التراثي، وذلك بحسبان أن كل مرحلة تحتاج إلى تدخل اقتصادي ومنهج للنظر والتحليل والتخطيط؛ ففي مرحلة استكشاف وإدارة وحماية المورد تستخدم مناهج اقتصاديات البيئة وخاصة منظور التكلفة - العائد وآليات تقييم الأثر، وفي مرحلة إدماج المورد وبيئته في برامج التنمية يلجأ إلى نظريات اقتصاديات التنمية ومدارس التخطيط الإستراتيجي، أما عند التفكير في توظيف المورد ببرامج السياحة التراثية فلا بد من الاستفادة من منهج المضاعف ونظريات الترابط الأمامي والخلفي (Forward & Backward Linkages) والتحقق من جدوى المشروع التراثي المعين.^(٢)

(٢) لمزيد من التفصيل، انظر:

الصعيدى، ٢٠٠٢م؛ ماكنشوش، ٢٠٠٣م

Chambers, 1997 ; Dixon , 1995 ; Misra & Puri, 1992

تنامي الاهتمام بالتراث وتوظيفه بشكل لافت خلال القرن العشرين، وسعت معظم الدول إلى التعاطي معه إما إيجاباً باستغلاله اقتصادياً وتعظيم عوائده وحمايته وتنميته وإما سلباً بتجاهله أو باعتباره مجرد مورد يمكن توظيفه في برامج التنمية الاقتصادية وقطاعاتها المختلفة (زراعية/ صناعية/ سكنية/... إلخ).

ومع التطور الذي شهدته حركة السياحة التراثية والحرف اليدوية وتنمية المحميات الطبيعية؛ تصاعد الحديث حول مفهوم (اقتصاديات التراث) كمصطلح يعنى بالدرس والتحليل والاستغلال الاقتصادي للمورد التراثي خلال دورة حياته. يسعى هذا البحث إلى تفكيك مصطلح اقتصاديات التراث ومعرفة مكوناته المختلفة وعلاقته بغيره من المفاهيم عن التراث؛ فيبدأ في القسم الثاني باستعراض المفهوم وحدود استخدامه والفضاء الذي يتحرك فيه، ثم يذهب في القسم الثالث إلى نقاش منهج الاقتصاد البيئي ودوره في تحليل البعد الاقتصادي للتراث، وينتقل في القسم الرابع إلى تعداد مكونات التوظيف الاقتصادي للتراث، ثم يستعرض مناهج اقتصاديات التنمية وتعاطيها مع قضية التراث.

٢ - المفهوم

لئن اتفق باكراً على تعريف التراث ومحدداته ومكوناته سواء كان طبيعياً أو ثقافياً^(١) أو شكل تجليه مادياً أو غير مادي، فإن مفهوم اقتصاديات التراث شابه كثير

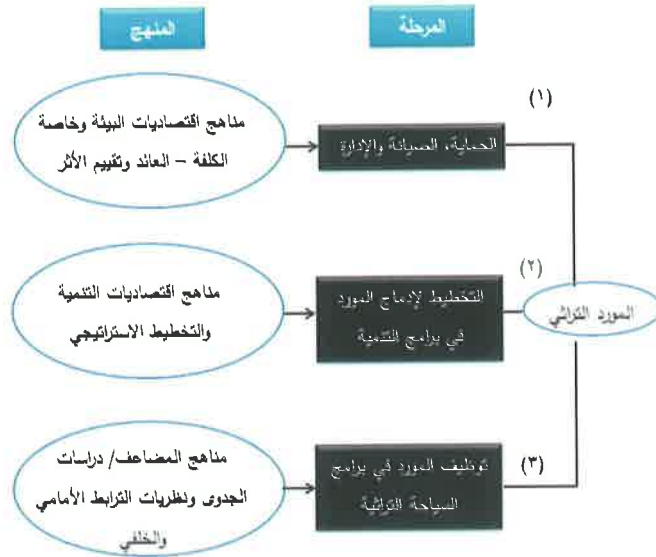
(١) عرفت اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ١٩٧٣م في المادتين الأولى والثانية، منها التراث الثقافي بأنه يضم الآثار والمجموعات والمواقع، كما عرفت وحددت التراث الطبيعي الذي يضم المعالم الطبيعية والتشكلات الجيولوجية والمواقع الطبيعية. لمزيد من التفصيل انظر موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) www.unesco.org

حاضرة في كل مراحل دورة حياة المورد التراثي، وهي وإن أخذت مظاهر مختلفة إلا أنها تتفق جميعاً في مركزية دور المورد التراثي.

إن مفهوم اقتصاديات التراث هو مفهوم عابر لعدد من القطاعات ومجالات العمل (Cross-cutting theme)، وذلك كما يعبر عنه الشكل رقم (٢).

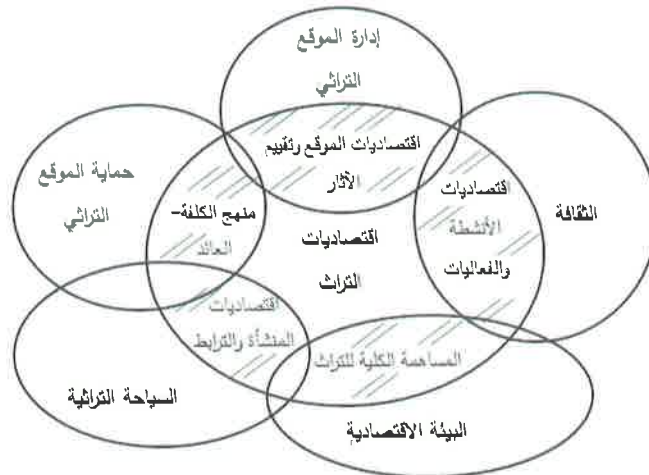
فالمفهوم إذن يمتد ويتغلغل مرافقاً المورد في بعده الكلي (Macro) والجزئي (Micro)، ولكل مرحلته منذ الاكتشاف والإدارة والحماية وحتى توظيفه كمقصد سياحي، وما من شك أن هذه المراحل تتداخل فيما بينها وظيفياً وزمنياً، كما يوضح الشكل رقم (١).

يبرز الشكل (١) أن آليات التدخل الاقتصادي



الشكل رقم (١). اقتصاديات التراث ودورة حياة المورد السياحي.

المصدر: إعداد الباحث.



الشكل رقم (٢). علاقة اقتصاديات التراث بالمجالات المختلفة.

المصدر: إعداد الباحث.

سنحاول فيما يلي تبين مناهج النظر إلى اقتصاديات التراث، وذلك وفقاً للفرضية التي سقناها آنفاً.

٣- الاقتصاد البيئي واقتصاديات

إدارة وحماية التراث

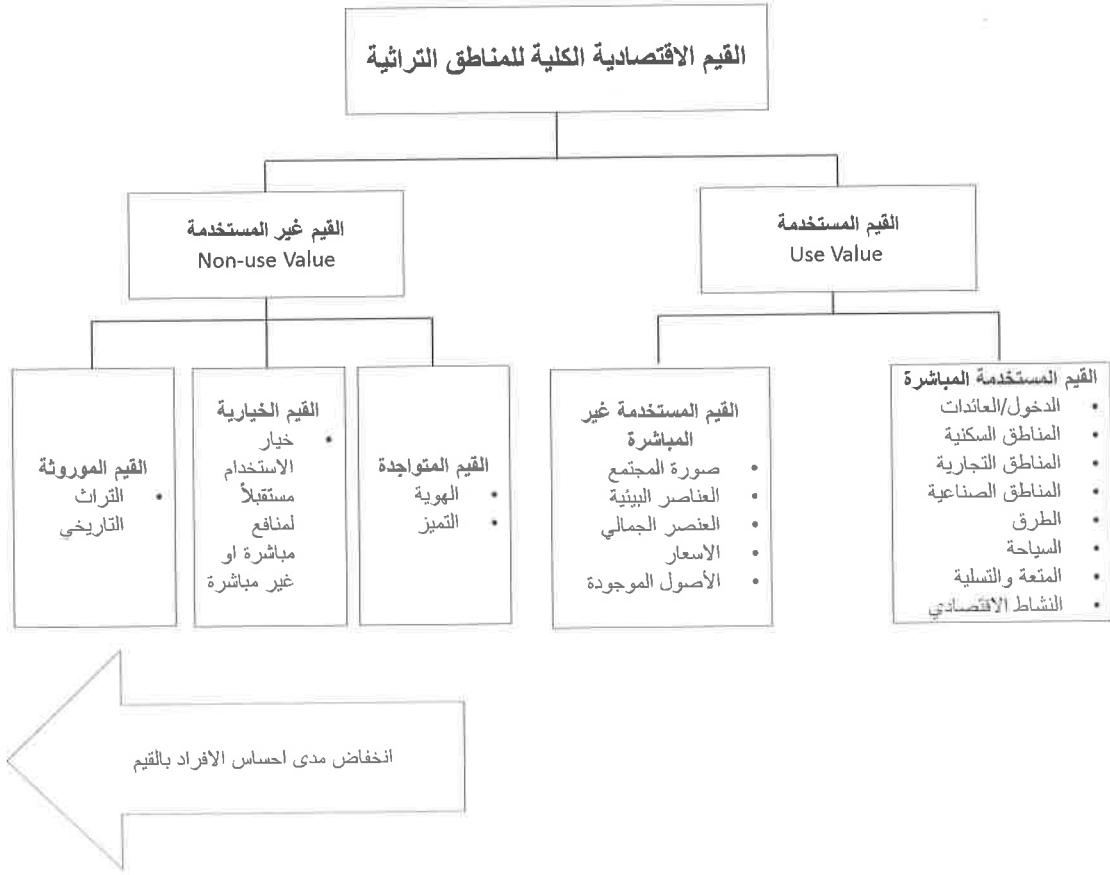
يقوم الاقتصاد البيئي على افتراض أساسي وهو أن البيئة الطبيعية مورد مفتوح متاح الوصول إليه، وهو غير مسعر؛ مما يعني أن أي نشاط إنساني يؤثر في البيئة يؤدي لتغيرات اقتصادية مكانية وزمانية، وحيث إن السياحة تعتمد على موارد التراث الطبيعي والثقافي فإن إلى تدهور البيئة في منطقة يقود بالضرورة لتدهور الموارد السياحية.

وبالرغم من أن الموارد البيئية لا تقيّم ولا تسعر إلا أن قيمتها الحقيقية كبيرة لتفردا وتعدّر إعادة إنتاجها واحتمال تدميرها عند استخدامها بشكل زائد، وفقاً لخاصية عدم الاسترجاع (irreversibility)، ومن المعلوم أن هذه الخصائص تمنح الموارد البيئية قيمة غير مستخدمة أو قيمة كامنة، إضافة إلى المنافع المستخدمة، مما يعني أن قيمتها تتجاوز قيمة تبادلها واستخدامها، ولذا فإن القيمة الاقتصادية الكلية للموارد الطبيعية تتضمن القيمة المستخدمة والقيمة غير المستخدمة (سراج الدين، ٢٠٠٢م: ٦٥؛ اللحام، ٢٠٠٧م: ١٥١).

تمنح الموارد البيئية قيمة اقتصادية ضمن مفهوم القيمة الاقتصادية الكلية (Total Economic Value) التي تتيح معرفة القيم المادية والمعنوية التي يعطيها الناس للموارد الطبيعية، ووفقاً لمفهوم القيمة الاقتصادية الكلية فإن القيم الاقتصادية الممنوحة لمناطق التراث الثقافي تقسم إلى عدة فئات كما يبين الشكل رقم (٣).

يتضح من الشكل (٢) أن اقتصاديات التراث مفهوم يستهدف كل الأنشطة والعلاقات ذات الصلة بالموارد التراثي؛ فإدارة الموقع التراثي نشاط واسع يضم كل العمليات والفعاليات الإدارية المعروفة من تخطيط، تنسيق وتنظيم وتمويل وإشراف وتوجيه، ومن خلال هذه الأنشطة تنشأ الحاجة لتطبيق المفاهيم الاقتصادية لإدارة الموقع وتقييم الآثار المحتملة على بيئة الموقع.

وحماية الموقع وظيفة متعددة الجوانب وتستوعب عدداً من النظريات، وتبرز من ثنائيات تلك النظريات منهج التكلفة - العائد؛ وهو منهج استخدم أولاً في اقتصاديات البيئة، ويهتم بوضع قيمة كمية تقريبية لموارد البيئة فتعكس الأرباح، في حالة التحسن البيئي، والتكاليف، في حالة التدهور البيئي، والناجحة عن الأرباح والخسائر في حالة المنفعة والرفاه. وعندما يتم توظيف المورد التراثي كأحد جواذب السياحة فإن الانتباه لاقتصاديات المنشأة ودرجة الترابطات الأمامية والخلفية التي يوفرها النشاط السياحي يعد أمراً مهماً وأساسياً في تقييم الجاذب التراثي. وإذا ما توجه النظر للاستفادة الاقتصادية من التراث، وخاصة الثقافي، في تنويع هيكل النشاط الاقتصادي وزيادة المداخل وتمكين المنتجين، فإن حساب المساهمة الكلية للتراث، سواء كان مواقع أو أنشطة أو حرفاً، في الاقتصاد الوطني يعتمد على مبادئ المالية العامة ومفاهيمها. وعند النظر إلى الموارد الثقافية كجاذب تراثي فإن توظيف اقتصاديات الأنشطة وإدارة الفعاليات يعد ضرورياً لضمان تحقيق الغاية من استغلال المورد الثقافي. وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن اقتصاديات التراث مفهوم كلي شامل Paradigm، وليس مجرد آلية أو مدخل جزئي لتناول قضايا التراث.



الشكل رقم (٣). القيم الاقتصادية للمناطق التراثية.

المصدر: اللحام، نسرین (٢٠٠٧م): التخطيط السياحي للمناطق التراثية: ١٥٤.

- ٣- يأخذ بالاعتبار تأثير التوزيع والتداخل بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية.
- ٤- يتجنب الحساب المزدوج.
- ٥- يأخذ بعين الاعتبار التأثير على الموارد غير المتجددة.

- ٦- يوفر الأساس لمعايير واضحة ومفيدة لقبول أي مشروع تنموي أو رفضه.

(Norman, 1990: 177 ; Sinclair & Stabler, 1997: 111)

وقد قدمت (اللحام، ٢٠٠٧م : ١٤٤) نموذجاً يقترح مؤشرات لتقييم الآثار البيئية على مناطق التراثية، وذلك كما يوضح الشكل رقم (٤)، ومع احتواء هذا

يمكن من خلال الاقتصاد البيئي تعيين قيم للمناطق التراثية والتعاطي مع كافة فئات الطلب على هذه المناطق، كما يمكن اقتراح إطار تحليلي شامل لتقييم التأثيرات البيئية لمشروعات التنمية السياحية، ومن مميزات هذا التحليل أنه:

- ١- يسمح بتقييم المنافع والتكاليف المهمة المسعرة وغير المسعرة، وتلك التي لا يمكن قياسها كمياً ومقارنة التأثيرات السلبية (التكاليف) مع التأثيرات الإيجابية (المنافع).

- ٢- يسمح بتجميع التأثيرات البيئية المختلفة في قياس واحد.

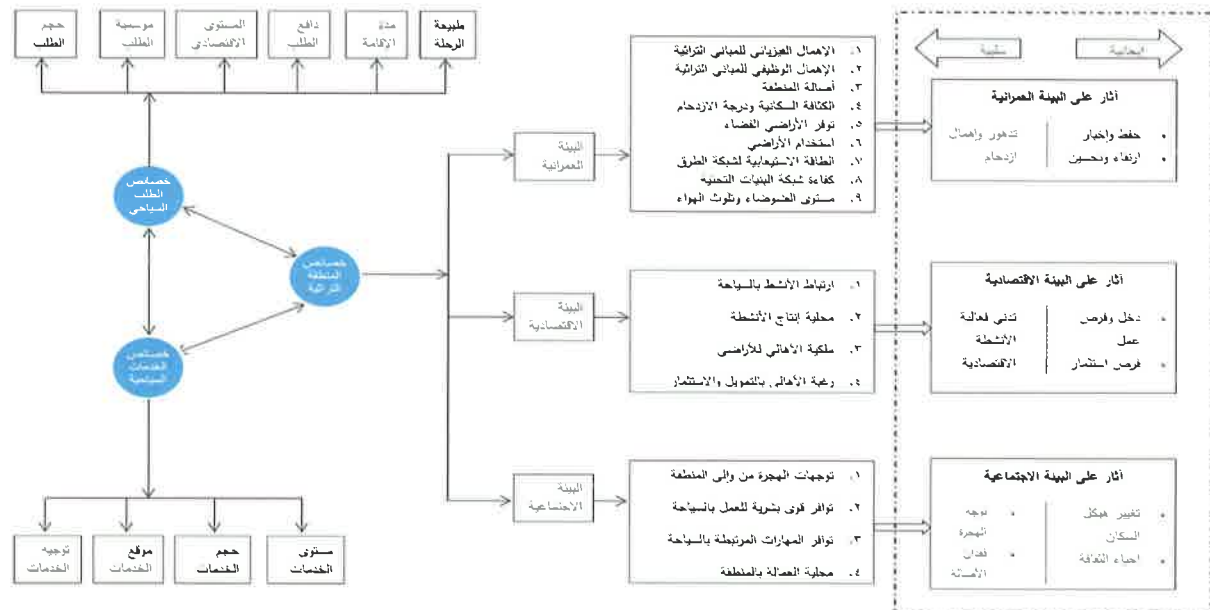
وينبني هذا المنهج على افتراض رئيس مؤداه أن المنافع المتولدة عن زيادة النشاط الإنتاجي، والتي تقاس بالحجم الحقيقي للدخل القومي، لا تمثل المنفعة الصافية؛ حيث تقابلها تكاليف اجتماعية تقلل من أثرها، وهي:

- ١- حجم الموارد الطبيعية المستنزفة لزيادة الإنتاج.
- ٢- معدل إفساد البيئة.

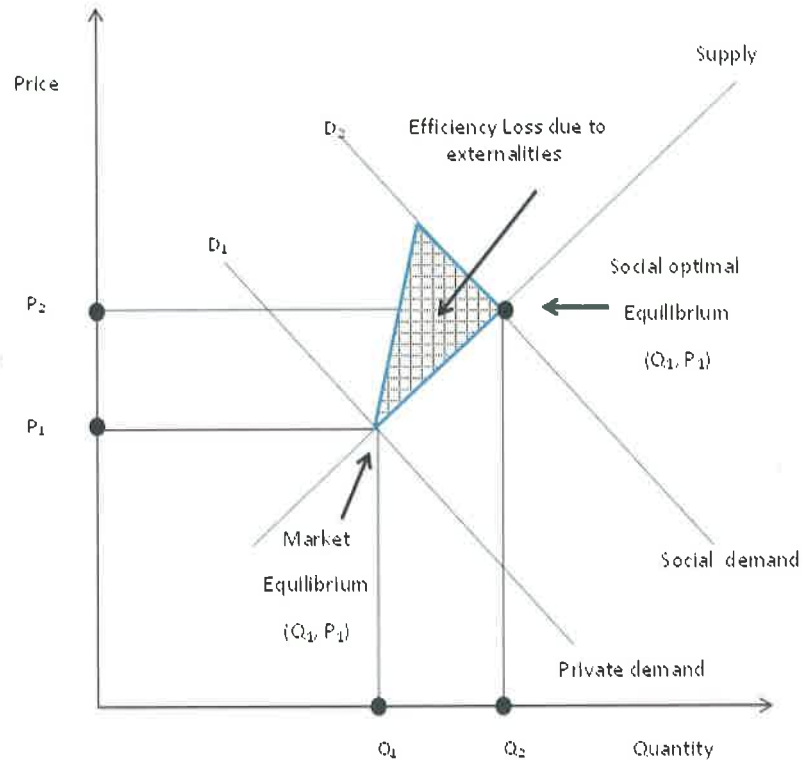
ولتطبيق هذا المنهج يستفاد من تكنيك فشل نظام السوق والآثار الخارجية (Market Failures & Extremities)، وهو تكنيك يحدد الفرق ما بين توازن السوق، والذي يتم بالتوازن الطبيعي للعرض والطلب، والتوازن الاجتماعي الأمثل، الذي يتأثر بالعوامل الخارجية، كما يبين الشكل رقم (٥).

النموذج على مراحل متعددة ومتداخلة إلا أنه يقتصر على تأثيرات السياحة في الموقع التراثي، ولا يشمل الاستخدامات الأخرى وأشكال التوظيف المتعددة للموقع.

ونستعرض فيما يلي أحد التقنيات المستخدمة في اقتصاديات البيئة، وهو تحليل التكلفة - العائد، نشأ منهج التكلفة - العائد Cost - Benefit Analysis في اقتصاديات البيئة، ويعرف بأنه تكنيك اقتصادي يطبق لاتخاذ القرارات العامة، حيث يتم فيه حساب كمي للإيجابيات (العوائد) والسلبيات (التكلفة) لمشروع معين أو سياسة محددة، وقد طبق هذا التكنيك على نطاق واسع لتحليل السياسات المؤثرة على النقل والنمو الحضري والزراعة والصحة والتعليم والبيئة والسياحة والتراث (Bogaards, 2007).



الشكل رقم (٤). مؤشرات تقييم الآثار البيئية على المناطق التراثية.



الشكل رقم (٥). آلية فشل نظام السوق والآثار الخارجية.

.Source: Bogaards, R., (2007): Cost Benefit Analysis & Heritage Regulation. Office of Best Practice Regulation, Canberra, Australia

ويمكن تقسيم تحليل التكلفة - العائد لخمس أنواع رئيسية، هي:

- ١ - تكلفة الموارد الحقيقية: ويقصد بها كل الموارد التي تستخدم لتنفيذ السياسة أو البرنامج المعين.
- ٢ - تكلفة الإجراءات والأنظمة الحكومية: وتضم الرقابة والتكاليف الإدارية المتعلقة بالسياسة أو البرنامج المعين.

- ٣ - تكلفة الرفاه الاجتماعي: وتعني خسائر المستهلك أو المنتج المترتبة على زيادات في الأسعار أو تراجع في كميات الإنتاج بناء على سياسة معينة.

ويلاحظ من الشكل، أنه في وجود التأثيرات الخارجية الإيجابية فإن السوق يقدم عرضاً بحجم أقل من السلع التي تكون أمثل اجتماعياً، وإذا أخذنا في الاعتبار أن طلب المستهلك يعكس الفائدة الشخصية التي يجنيها وسيرغب في دفع سعر أعلى للسلعة، وبالمقابل فإن التأثيرات الخارجية السلبية تؤدي لزيادة حجم العرض للسلعة المعينة وفي الشكل رقم (٤) فإن (Q_2, P_2) تعبر عن التوازن الاجتماعي الأمثل، وهي بخلاف (Q_1, P_1) والتي تعكس توازن السوق الطبيعي، وينتج ذلك عن وجود مستويين مختلفين من الطلب: الطلب الخاص D_1 ، والطلب الاجتماعي D_2 . (Bogaards, 2007).

وذهب إلى أن هذه المصطلحات، في حالة الأمازون،
تعني:

قيمة الاستخدام المباشر: العائدات المتحققة من
الزراعة والالتقاط والسياحة، وكذلك الاستفادة من
الأخشاب.

قيمة الاستخدام غير المباشر: ويشير إلى العمليات
البيئية التي تقوم بها الغابات كحماية التربة، وإعادة
تدوير المياه وتخزين الكربون وحماية التنوع الإحيائي.

قيمة الخيارات: هي المبالغ التي نرغب في دفعها
للاطمئنان على أن الغابة وتنوعها وخدماتها الجلييلة
للبيئة ستكون متاحة في المستقبل.

قيمة الاستمرار: وهي المبالغ التي يدفعها الأفراد
للاستمتاع بالغابة كجاذب سياحي (وهو مفهوم
لا تغطيه القيم السابقة).

وقد ذهب (Andersen, 1997) إلى معادلة تعبر عن
القيم في الاستهلاك المستقبلي:

$$d = \sigma + \mu g$$

حيث إن:

d = سعر الخصم الاجتماعي.

σ = معدل تفضيلات الزمن.

μ = مرونة المنفعة الحدية لدالة الاستهلاك.

g = معدل نمو الاستهلاك وفقاً لدخل الفرد.

فإذا كانت الدالة التي تربط المنفعة بالاستهلاك
لوغاريتمية، فإن $\mu = 1$ ، وإذا كان معدل تفضيلات
الزمن مساوياً للصفر فإن $g = d$ ؛ أي أن سعر الخصم
سيكون مساوياً لمعدل نمو الاستهلاك وفقاً للدخل.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لا يشترط أن
يكون سعر الخصم الاجتماعي، وهو مفهوم محوري في
تحليل التكلفة / العائد، ثابتاً على مر الزمن، فقد طور
(Weitzman, 1994) نموذجاً خلص فيه إلى أن سعر

٤- التكلفة الانتقالية: وتضم قيم جميع الموارد
التي إزيجت بواسطة السياسة المعينة والتكاليف الخاصة
لإعادة تخصيص هذه الموارد، ويتضمن هذا معدلات
البطالة أو عدم التوظيف وإغلاق المنشآت وتحويل
الموارد إلى أسواق أخرى.

٥- التكلفة غير المباشرة: وتضم جودة المنتج/
إنتاجية العامل / الإبداع والتغيرات في الأسواق التي
تحدث كنتيجة غير مباشرة للسياسة.

يستخدم تحليل التكلفة - العائد للمفاضلة بين
الخيارات في حالة الانفاق على المشروع التراثي أو
الإنفاق على غيره، كما يستفاد منه على مستوى المواطن/
المنتج الصغير في الاستثمار بالموارد التراثي أو في غيره،
وإجمالاً يستخدم هذا التحليل على ثلاثة مستويات هي:
أ) المخطط العالمي: الذي يرغب في الاستفادة
العالمية من استخدام المورد التراثي المعين كمنظمة
اليونسكو مثلاً.

ب) حكومة البلد المعين: التي تهدف إلى زيادة
إيراداتها المباشرة من استخدام المورد.

ج) المواطن/ المنتج المحلي: والذي سيقدر كيف
يستغل مورده التراثي المعين. (Pagiola, 1996; Tabororoff, 1994).

وقد خلص (Andersen, 1997) في دراسته، عن
تطبيق تحليل التكلفة/ العائد على غابات الأمازون، إلى
أن القيمة الاقتصادية الكلية للأرض هو مفهوم يهدف
إلى رصد وحساب كل القيم الاقتصادية التي يرغب
الأفراد في الحصول عليها باستغلال الأرض ويعبر عنها
بالمعادلة:

القيمة الاقتصادية الإجمالية = قيمة الاستخدام
المباشر + قيمة الاستخدام غير المباشر + قيمة الخيارات
+ قيمة الاستمرار.

وبويد، ٢٠١١م). وما من شك أن قطاعاً بهذا الحجم تتطلب دراسته وإدارته توظيف جميع نظريات الاقتصاد الجزئي والكلي ومفاهيمه كمفاهيم العرض والطلب والمنفعة الحدية ونظريات التشغيل وغيرها.

يعد مفهوم الأثر المضاعف للإنفاق مفهوماً أساسياً يبنى على تتبع الآثار الثانوية المترتبة على الإنفاق التراثي، سياحة تراثية وحرافاً يدوية، ومدى تغلغلها في المجتمع؛ وهنالك نوعان رئيسان من الآثار الثانوية هما:

١- الآثار المباشرة: وهي التغيرات التي تطرأ على المبيعات والوظائف والدخل للمنشآت المرتبطة خلفياً بقطاع التراث (Backward linked) وذلك كالمؤسسات التي توفر السلع والخدمات للمنشآت المرتبطة بالسياحة التراثية.

٢- الآثار المحفزة: ويقصد بها التغيرات في المبيعات والوظائف والدخل في الإقليم، والناجمة من إنفاق القطاع العائلي والمتولد عن دخول مكتسبة بشكل مباشر أو غير مباشر من إنفاق زائر التراث؛ حيث إن العمالة في المنشآت السياحية والصناعية المرتبطة بها إنما ينفقون دخولهم في الإقليم موجدين بذلك مبيعات وأنشطة اقتصادية إضافية.

ويعبر الشكل رقم (٦) عن آلية عمل المضاعف. هنالك عدة عوامل تحدد حجم الأثر المضاعف وهي (٣):

١- حجم الهيكل الاقتصادي وتنوعه في الإقليم؛ حيث إن الأقاليم الكبيرة التي تتمتع بتنوع في هياكلها الاقتصادية إنما تستطيع إنتاج مستويات عالية من السلع والخدمات، ولها مضاعفات كبيرة.

(٣) لمزيد من التفصيل عن الأثر المضاعف، انظر: (عبد الوهاب، ١٩٨٨؛ ١٩٩٨م)، (الرافعي، ٢٠٠٢م)، (روبنسون، ١٩٨٥م)، (Ashley, 2002).

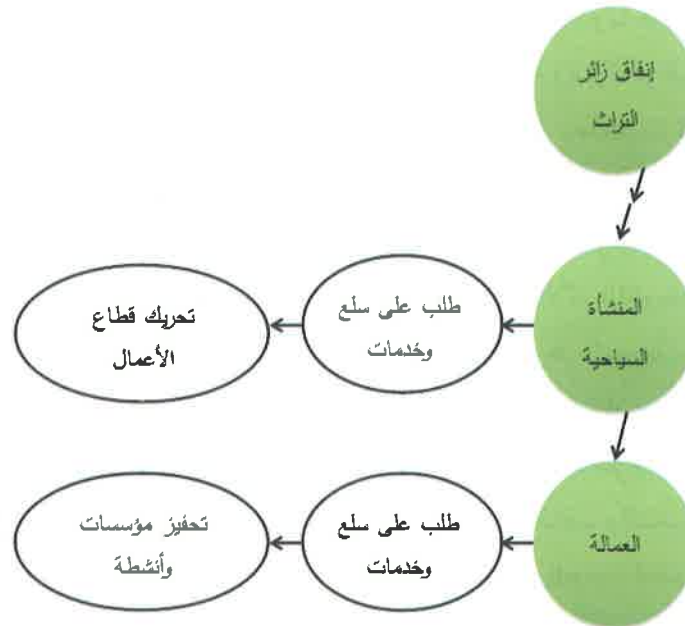
الخصم الاجتماعي ينبغي أن ينخفض على مر الزمن؛ لأن البيئة تعد من العوامل الخارجية التي تتغير وتتباين باستمرار، وقد لاحظ أنه مع زيادة معدلات الدخل فإن الاهتمام بالبيئة وقضاياها يزيد بشكل لافت.

يفيد تحليل التكلفة/ العائد في التقرير بشأن الاستثمار في المورد التراثي، وهل من المفيد تحويله لمقصد سياحي أم استغلاله في نشاط إنتاجي آخر زراعي/ صناعي أو خلافة. وفي حالة الأمازون فقد وجد (Andersen, 1997) أنه بافتراض زيارة مليون شخص في العام على أن ينفق كل واحد ١٦٩٩ دولاراً في الرحلة، فإن القيمة الإجمالية لما نرغب في دفعه هو ١,٦ بليون دولار/ العام أو ٣,٢ دولار/ هكتار/ العام؛ وستصبح القيمة الصافية للترفيه ٥٣ دولاراً/ هكتار بافتراض معدل الخصم ٦٪ و ١٦٠ دولاراً/ هكتار إذا كان معدل الخصم ٢٪.

إن استخدام منهج التكلفة/ العائد أصبح لازماً ليس فقط لتوظيف المورد التراثي ولكن لتحديد خيارات إدارته وحمايته أيضاً، فقد حاول (Rypkema, 1999) تسليط الضوء على المفاضلة بين تكلفة إعادة التأهيل والبناء الجديد، وقد ذهب (Wolf & Others, 1999) في الاتجاه نفسه مفضلين حماية المباني التاريخية وتأهيلها بدلاً من بناء أخرى حديثة، واستشهدوا في ذلك بنظريات التكلفة - العائد مؤكدين أن عملية التأهيل والإحياء تحافظ على القيمة التاريخية للمبنى، التي تعد حجر الزاوية للمورد التراثي.

٤- التوظيف الاقتصادي للتراث

إن الموارد التراثية بمفهومها الواسع، ثقافية وطبيعية ومادية وغير مادية، تعد من أهم الجواذب السياحية (الزهراني وقسيمة، ٢٠٠٩م)، بل إن السياحة التراثية تشكل ٦٥٪ من إجمالي حركة السياحة العالمية (تيموثي



الشكل رقم (٦). الأثر المضاعف للإنفاق السياحي.

إعداد الباحث

لابد من التأكيد على أن الدور الاقتصادي للتراث لا يقتصر على توظيفه في برامج السياحة وتنمية الحرف والصناعات اليدوية بل يتجاوزه ليؤدي دوراً محورياً في ترسيخ القيم والعادات والسلوكيات الإيجابية تجاه عملية التنمية ويتم ذلك بالطرق التالية حسبما أورد (Hassan, 2008):

١- إعادة تعريف وتصنيف أهداف التنمية بمصطلحات وكلمات دلالية وثيقة الصلة بالمجتمع المحلي ومفاهيمه، لضمان قبول المجتمع لعملية النهضة والتحديث، وتعزيز إحساسه بأنها منه وليست غازياً أجنبياً.

٢- دمج المجتمعات المحلية واستيعابها بشكل مؤثر وفعال في إدارة التراث الثقافي.

٣- تشجيع ودعم منظمات المجتمع المدني ومشاركتها في التنمية وإدارة التراث.

٢- الامتداد الجغرافي: إن الإقليم ذا المساحة الجغرافية الكبيرة يتمتع بمواصفات أكبر من حجم الأثر المضاعف بخلاف الإقليم المعزول.

٣- طبيعة القطاعات الاقتصادية؛ يتباين الأثر المضاعف ويتغير، تبعاً لتباين القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تبني على المزج بين العمل وبقية العوامل الأخرى، علماً بأن الأنشطة المرتبطة بالتراث تميل إلى أنها مكثفة العمالة (Labor-intensive).

٤- يعبر الأثر المضاعف عن خصائص الاقتصاد في فترة زمنية معينة، ولذا قد يتغير حجم الأثر المضاعف لإقليم عن عام لآخر، استجابة للتغيرات التي تطرأ على الهيكل الاقتصادي.

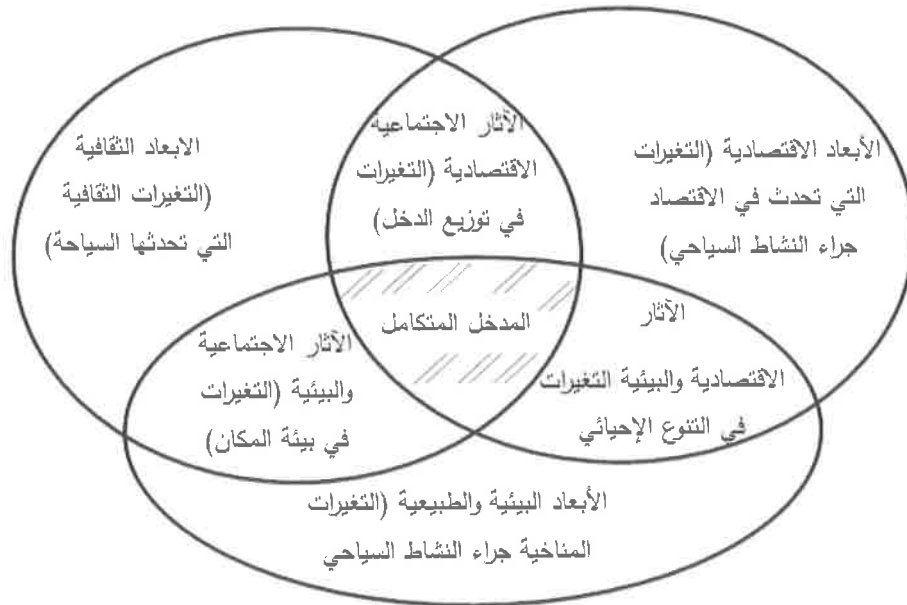
إن استخدام الأثر المضاعف كآلية لتقدير أثر إنفاق زوار التراث على الاقتصاد إنما يتطلب ضرورة الاستفادة من نماذج تحليل المدخلات والمخرجات، لتكون متوافقة مع تقدير حجم الأثر المضاعف.

العلاقات المتداخلة والتأثيرات المتبادلة بين التراث ومجاله الحيوي.

٥- مناهج اقتصاديات التنمية وتوظيف التراث

شكل الربع الأخير من القرن العشرين علامة فارقة ونقطة تحول في مجرى التفكير التنموي بإدماج قضايا البيئة والمجتمعات المحلية والتخفيف من سطوة المؤشرات النقدية وهيمنتها على مدارس التخطيط الاقتصادي. وتعتبر مقررات ستوكهولم ١٩٧٢م بداية رسمية للوعي الدولي بقضايا البيئة، التي بلغت ذروتها في قمة الأرض (ريو ١٩٩٢م)، وما بين ستوكهولم وريو جاء تقرير لجنة (برنتلاند) ١٩٨٧م المعنون (مستقبلنا المشترك)، والذي جعل مفهوم الاستدامة يخرج للملأ ويتداول عالمياً، وقد عرف التقرير الاستدامة بأنها: (تلبية احتياجات الحاضر دوننا تجاهل أو إهدار لحقوق الأجيال القادمة)^(٤).

لئن أشرنا سابقاً إلى أن اقتصاديات التراث كمفهوم هو منظور كلي (Paradigm)، فإن هذه الرؤية تحتم أن ندرس التأثيرات التي تنتج جراء التوظيف الاقتصادي بمدخل متكامل يضم جميع الأبعاد الثقافية والاجتماعية والتغيرات البيئية، إضافة إلى الأبعاد الاقتصادية، وهذا ما أكدته (Hall & Lew, 2009) في دراستهما عن إدارة التأثيرات السياحية، ويعبر عن ذلك الشكل رقم (٧). يبرز الشكل حجم التداخل الذي ينتج عن توظيف التراث ومدى الارتباط بمجالات أخرى ثقافية، وبيئية، واقتصادية، وطبيعية واجتماعية، فضلاً عن الآثار التي تترتب على هذا التوظيف في كل المجالات المذكورة، وما من شك أن هذا المدخل المتكامل لدراسة اقتصاديات التراث يعطي صورة كاملة ومعبرة ودقيقة عن الدور الاقتصادي للتراث بخلاف المناهج التقليدية التي تحصر نفسها في زاوية واحدة من زوايا فضاء



الشكل رقم (٧). المدخل المتكامل لدراسة تأثيرات النشاط التراثي.

(٤) لمزيد من التفصيل حول مفهوم الاستدامة، انظر: (Dixon, 1995; Hegazi, 2001; DeCosta & Carvalho, 2011)

٦- الخاتمة

هدف هذا البحث إلى التأطير النظري لمفهوم اقتصاديات التراث وتحديد مناطق تماسه مع مفاهيم شبيهة كالاقتصاديات السياحية، والعمل على تمييز مكونات المصطلح وقدرته على أن يكون عابراً للمراحل ومتماهاً معها، وخاصة خلال دورة حياة المورد التراثي. وأكد البحث ضرورة التعاطي مع التراث اقتصادياً وتنموياً برؤية إستراتيجية تتجاوز تفاصيل النشاط التراثي وجزئياته، لدوره في تحفيز وتسريع عملية النهضة والتحديث وضمان إحكام ربط المجتمع بأصالته وانطلاقه بقوة دافعة ومحركة، لا مكبلة ومقيدة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الرافعي، أسامة (٢٠٠٢م): *الاتجاهات الحديثة في السياحة، القاهرة*.

العراقي، علي محمد (٢٠٠٥م): *السياسات الثقافية كآلية لتخفيف وطأة الفقر - مقاربات أولية، مجلة النيل العلمية، جامعة وادي النيل، السودان، العدد الثاني*.

تيموث، د. & بويد، س. (٢٠١١م): *السياحة التراثية، ترجمة: عبدالناصر الزهراني، مطبوعات جامعة الملك سعود، الرياض*.

روبنسون، هـ. (١٩٨٥م): *جغرافية السياحة، ترجمة: محبات الإمام، دار المعارف، القاهرة*.

الزهراني، عبدالناصر، وقسيمة، كباشي (٢٠٠٩م): *مقدمة في إدارة التراث، الرياض*.

عبدالوهاب، صلاح الدين (١٩٨٨م): *تخطيط الموارد السياحية، مطابع دار الشعب القاهرة*.

واتساقاً مع هذا التطور التاريخي فقد سلكت عمليات توظيف التراث، حتى سبعينات القرن العشرين، إحدى طريقتين:

أ) التعامل مع التراث كمورد تستغل بشكل مباشر في الإنتاج الزراعي والصناعي والنمو الحضري؛ فتحول المباني التاريخية لمخططات سكنية أو أبراج تجارية، وتحول الغابات إلى مزارع،... وهكذا.

ب) التعاطي مع التراث كمورد وجاذب سياحي، وقد أكدت التجارب أن معظم الدول، خاصة النامية، قد حاولت استغلال مواردها التراثية سياحياً لزيادة إيراداتها وتحسين الدخل القومي دونما اهتمام (بنمط استغلال الموارد) وتجاهلت مبدأ الاستدامة.

وتجاوزاً لهذه التجارب السابقة، فقد برزت التوجهات الحديثة لتوظيف التراث اقتصادياً وتنموياً؛ ليس فقط بالتعامل معه مصدراً للدخل، بل كآلية مهمة بدمج المجتمعات المحلية والمحافظة على البيئة وضمان تجدد المورد.

إن تنمية المقاصد التراثية بشكل مستدام إنما تعني حسن إدارة الموارد الطبيعية والحضارية والبشرية والمالية وتوجيهها لخدمة الدولة ومواطنيها.

إن التوظيف التنموي للتراث، بنوعيه الثقافي والطبيعي، لن يكون مجدياً إذا أولوية إذا لم يتضح شكل العلاقات مع منظومة القيم الاجتماعية، والأنشطة الاقتصادية التنموية المحلية والتبادل الدولي؛ وتعد كل هذه العناصر ضرورية لضمان دمج التراث في عمليات التنمية البشرية المستدامة وجعله أحد محركات النمو لقدرته على المساهمة الإيجابية في المحور المادي، وكذا المحور الروحي (القيمي) المحفز للنهوض والانطلاق (العراقي، ٢٠٠٥م).

- Hassan, F.**, (2008): *Heritage for Development: Concepts & Strategies Approaches*; in Hassan, F. & Others 'Cultural Heritage & Development in the Arab World', Bibliotheca Alexandria.
- Pagiola, S.**, (1996): *Economic Analysis of investment in cultural heritage: Insights from Environmental Economics*, World Bank Publications.
- Sinclair, T.**, (1997): *The Economics of Tourism*, Routledge, N.Y.
- Stabler, M.**, (1997): *Tourism and Sustainability-Principles to Practices*, CAB International, USA.
- Rypkema, D.**, (1991): *The Economics of Rehabilitation*, National Trust for Historic. Preservation, Washington.
- Taboroff, J.**, (1994): *Cultural Heritage in Environmental Assessment*, Environmental Assessment Sourcebook Update No. 8, World Bank.
- Weitzman, M.**, (1994): *On the Environment Discount Rate*, Journal of Environmental Economics, & Management, Vol. 26.
- Wolf, B., & Others** (1999): *Financing Historic Federal Buildings: An Analysis of Current Practice*, Office of Business Performance, Washington.
- عبد الوهاب، صلاح الدين (محرر) (١٩٩٨م): الكتاب السنوي للسياحة والفنادق، الجمعية المصرية لخبراء السياحة العلميين، منشأة دار المعارف، الإسكندرية.
- سراج الدين، اسماعيل (٢٠٠٢م): إحياء المدن التاريخية، مكتبة الإسكندرية.
- ثانيًا: المراجع الأجنبية
- Andersen, L.**, (1997): *A Cost-Benefit Analysis of Deforestation in the Brazilian Amazon*, Rio De Janeiro.
- Ashley, C.**, (2002): *Sustainable Tourism & Poverty Elimination Study*, Report to DID, London.
- Bogaards, R.**, (2007): *Cost Benefit Analysis & Heritage Regulation*, Office of Best Practice Regulation, Canberra, Australia.
- De Costa, M. & Carvalho, L.**, (2011): *The Sustainability of Tourism Supply Chain: A case Study Research*, TOURIMSOS, International Journal of Tourism, Volume 6, No 2, Greece.
- Dixon, J.**, (1995): *Economic Analysis of Environmental Impacts*, Earth Scan Publication, London.
- Hegazi, M.**, (2001): *Economic Resources & Development*, Cairo.

Economics of Heritage: Concept, Analysis , Methodological Approach

Ali Mohamed Osman Aliraqi

*Assisatant Professor, Heritage Management Resources Department,
College of Tourism & Aachaeology
King Saud University*

(Dates of receipt 3/ 1 /1435H ; date of publication 28 /6 /1435H)

Keywords: heritage resource, environmental economics, multiplier effect of tourism expenditure, protection of heritage resource.

Abstract. With the growing global interest in heritage, in term of administration, protection and exploitation, during the twentieth century, the term Economics of Heritage emerged as a concept concentrating economic aspects by tracing heritage resource life cycle, its nature and economic characteristics.

The objective of this research presents some methods and mechanisms in term of economics of heritage analysis.